

## أحكام الاعتداء على الأعراض

محمد بن سعيد بن عبد الله القحطاني\*

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه،  
وبعد:

لقد جاءت الشريعة الإسلامية بالمحافظة على الضروريات الخمس، ومنعت الاعتداء عليها، وهي حفظ الدين والنفس والعرض والمال والعقل<sup>(١)</sup>، كما رتب الشارع العقوبة على من ارتكب أي جريمة عليها، فرتب حد الردة على من بدل دينه، وشُرّع القصاص لحفظ النفس، وشُرّع حد الزنا حفظاً للفروج والأنسال، وشُرّع حد السرقة حفظاً للأموال، وشُرّع

١ - الموافقات للشاطبي ٢: ٨ بل قيل إن هذه الخمس مراعاة في كل ملة.

\* تخرج في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع أبها ويحمل درجة الماجستير في الفقه المقارن من المعهد العالي للقضاء ويعمل قاضياً في محكمة بيشة.

حد المسكر حفظاً للعقول .

والمتبصر في هذه الشريعة الغراء يجد بلا ريب أنها صالحة لكل زمان ومكان ،  
والشرع المطهر يأمر الرجل أن يكون غيوراً على عرضه من التدنيس والريب ،  
ولذلك تجد أن كل امرئ عاقل بل كل شهم نزيه لا يرضى إلا أن يكون عرضه  
محل الثناء والتمجيد ، ويبذل الغالي والرخيص ليبقى عرضه حرماً مصوناً لا  
ينظر إليه الناظرون ولا يعبت به العابثون .

ولذا فإنك لتجد الرجل الغيور الشهم يخاطر بحياته ويبذل مهجته ويعرض  
نفسه لسهام المنايا عندما يرحم بشتيمة تمس عرضه ، ولذلك يهون على الرجل  
الغيور أن يقدم نفسه وماله ، بل يرضى بجرح جسده ليسلم عرضه ، ولهذا جاء  
الدين الحنيف بذلك إذ يبين أن من قتل دون عرضه فهو شهيد ، وبهذا صحت  
الأخبار عن النبي المختار عليه صلاة العزيز الغفار ، فأقول مستعيناً بالواحد  
القهار ، إن هذا البحث يشتمل على نقاط أجملها فيما يلي :

أولاً : ذكر الأدلة من الكتاب والسنة وما ورد عن سلف الأمة حول الاعتداء  
على الأعراض .

ثانياً : ذكر أحوال الاعتداء على الأعراض وهي ثلاث :

الأولى : أن يكون المعتدي صائلاً على حريم الرجل يريد انتزاعها من يده .

الثانية : أن يتمكن المعتدي على العرض من خطف امرأة من بيتها أو من أي  
مكان آخر مكابرة .

الثالثة : أن يجد الرجل مع امرأته أو أحد محارمه ولو أجنبية رجل يزني بها  
أو يلوط بابنه ففيها تفصيل .

وفي نهاية البحث شبهة والرد عليها.

أولاً: قد أجمع العلماء <sup>(١)</sup> على أنه يجب على الرجل المدافعة عن حريمه <sup>(٢)</sup>، ومستند الإجماع الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة: أما من الكتاب:

فيقول - عز وجل - في محكم التنزيل: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup>.

روي عن مجاهد في تفسير هذه الآية أنه قال: « الزنا والسرقة وقتل الناس وإهلاك الحرث والنسل » <sup>(٤)</sup>. قلت: ولعله يقصد بذلك على وجه المغالبة والمكابرة.

قال القرطبي - رحمه الله تعالى - في سياق تفسيره لهذه الآية: « قال ابن المنذر: روي عن جماعة من أهل العلم أنهم رأوا قتال اللصوص ودفعهم عن أنفسهم وأموالهم، هذا مذهب ابن عمر والحسن البصري وإبراهيم النخعي وقتادة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق والنعمان، وبهذا يقول عوام أهل العلم أن للرجل أن يقاتل عن نفسه وأهله وماله إذا أريد ظلماً، للأخبار التي جاءت عن النبي ﷺ لم يخص وقتاً دون وقت،

١ - شرح مسلم للنووي ٢: ٣٤٤، فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٥: ١٢٢، الحاوي الكبير للماوردي ١٣: ٤٥٧، معونة أولي النهى شرح المنتهى ٨: ٥١١، الفروق للقرافي ٤: ١٨٥، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠٢: ٦.

٢ - حرم الرجل: عياله ونساؤه وما يحمي، وهي المحارم، واحداثها محرمة أو محرمة، ورحم محرم، والمحرم: ذات الرحم في القرابة أي لا يحل تزوجها، لسان العرب ١٢: ١٢٣.

٣ - سورة المائدة ٣٣.

٤ - ذكره الطبري في تفسيره ٤: ٢٨٧.

ولا حالاً دون حال» . . . ١. هـ<sup>(١)</sup>

ولذلك يقرر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أن من وجد رجلاً يفجر بأهله جاز له قتلها ؛ لأن هذا من الفساد .<sup>(٢)</sup>

قال الجصاص - رحمه الله تعالى - : « فإذا جاز قتله لحفظ ماله فهو أولى بجواز القتل من أجلها . . . » ١. هـ<sup>(٣)</sup>

ومن السنة ؛ فالأدلة كثيرة منها :

١ - ما جاء عن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ قال : « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله أو دمه أو دون دينه فهو شهيد »<sup>(٤)</sup> ، قال صاحب كتاب تحفة الأحوذى : « من قتل دون ماله » أي : عند دفع من يريد أخذ ماله ظلماً ، « ومن قتل دون دمه » أي : في الدفع عن نفسه « ومن قتل دون دينه » أي : نصرة دين الله والذب عنه « ومن قتل دون أهله » أي في الدفع عن بضع حليلته أو قريبته « فهو شهيد » ؛ لأن المؤمن محترم ذاتاً ودماً وأهلاً ومالاً ؛ فإذا أريد منه شيء من ذلك جاز له الدفع عنه فإذا قتل بسببه فهو شهيد » . . . ١. هـ<sup>(٥)</sup>

قلت : فإن قتل دافع المعتدي فلا إثم عليه بينه وبين الله تعالى وأما قضاء فلا بد من البينة لإثبات دعواه .

١ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦ : ١٠٢ ، وانظر : أحكام القرآن للجصاص ٢ : ٥٠٢ .

٢ - الاختيارات الفقهية ٤١٩ وما بعدها .

٣ - انظر كتابه أحكام القرآن ٢ : ٥٠٥ .

٤ - أخرجه أبو داود في سننه في باب قتال اللصوص من كتاب السنة (٤٧٥٧) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ١٣ : ٨٥ ، والترمذي في كتاب الديات باب ما جاء من قتل دون ماله فهو شهيد (١٤٢٠) ، تحفة الأحوذى ٤ : ٥٦٦ وقال : حديث حسن صحيح .

٥ - تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي ٤ : ٥٦٦ ، وانظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود ١٣ : ٨٥ .

٢- ما جاء عن المغيرة رضي الله عنه قال : قال سعد بن عبادة رضي الله عنه : لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربته بالسيف غير مُصْفَح ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : «تعجبون من غيرة سعد؟ والله لأنا أغير منه ، والله أغير مني ، ومن أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا أحد أحب إليه العذر من الله ، ومن أجل ذلك بعث المبشرين والمنذرين ، ولا أحد أحب إليه المدحة من الله ، ومن أجل ذلك وعد الله الجنة» .<sup>(١)</sup>

قال النووي- رحمه الله تعالى- : «ليس قوله هو رد لقول النبي ﷺ ولا مخالفة من سعد بن عبادة لأمره ﷺ ، وإنما معناه : الإخبار عن حالة الإنسان عند رؤيته رجلاً عند امرأته ، واستيلاء الغضب عليه ، فإنه حينئذ يعاجله بالسيف ، وإن كان عاصياً»<sup>(٢)</sup>

ونقل البغوي عن أبي سليمان الخطابي قال : يشبه أن تكون مراجعة سعد النبي ﷺ طمعاً في الرخصة لا رداً لقوله ﷺ فلما أبى ذلك رسول الله ﷺ سكن وانقاد .<sup>(٣)</sup> وفي حديث سعد دليل على أنه من قتل رجلاً ثم ادعى أنه وجده على امرأته أنه لا يسقط عنه القصاص به حتى يقيم البينة على زناه .<sup>(٤)</sup>

٣- وجاء عن أبي بكرة ذكر النبي ﷺ فقعد على بعيه وأمسك إنسان بخطامه أو بزمامه قال : أي يوم هذا؟ فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه ، قال : »

١ - أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد باب قوله لله «لا شخص أغير من الله» (٧٤١٦) الفتح ٩٢: ١٣ ، ومسلم في صحيحه في كتاب اللعان (٣٧٤١) شرح النووي ١٠: ٣٦٩ .

٢ - نفس المرجع السابق .

٣ - انظر المجموع ٤٠٦: ٢٠ .

٤ - انظر المجموع ٤٠٦: ٢٠ .

أليس يوم النحر؟» قلنا: بلى، قال: فأَيُّ شهر هذا؟ فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه فقال: «أليس بذي الحجة» قلنا: بلى. قال: «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ليليل شاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»<sup>(١)</sup>

قال ابن حجر في الفتح: «إن تحريم دم المسلم وماله وعرضه أعظم من تحريم البلد والشهر واليوم، فلا يكون المشبه به أخفض رتبة من المشبه؛ لأن الخطاب إنما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل تقرير الشرع»<sup>(٢)</sup> ا. هـ.

أما ما ورد عن سلف الأمة في هذا الباب:

١ - فروي عن عمر رضي الله عنه أنه كان يوماً يتغدى إذ جاء رجل يعدو وفي يده سيف ملطخ بالدم ووراءه قوم خلفه فجاء حتى جلس مع عمر، فجاء الآخرون فقالوا: يا أمير المؤمنين إن هذا قتل صاحبنا فقال له عمر: ما تقول؟ فقال: يا أمير المؤمنين ضربت فخذي امرأتي فإن كان بينهما أحد فقد قتلتته، فقال عمر: ما تقولون؟ قالوا: يا أمير المؤمنين إنه ضرب السيف فوق في وسط الرجل وفخذي المرأة، فأخذ عمر سيفه فهزه ثم دفعه إليه وقال: إن عادوا فعد.<sup>(٣)</sup>

٢ - وروي أن رجلاً استضاف ناساً من هذيل فأرسلوا جارية تحتطب، فأعجبت الضيف، فتبعها فأرادها فامتنعت ففارسها فانقلبت فرمته بحجر

١ - أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم باب قول النبي لله «رب مبلغ أوعى من سامع» (٦٧) الفتح ١: ٢٠٩، ومسلم في كتاب الحدود والقسامة باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال (٤٣٥٩) شرح النووي ١١: ١٦٩.

٢ - فتح الباري ١: ٢١٠.

٣ - رواه سعيد انظر: إرواء الغليل ٧: ٢٧٤، وانظر: المغني لابن قدامة ١١: ٤٦٢.

ففضت كبده فمات فأتت أهلها فأخبرتهم ، فأتوا عمر بن الخطاب فأخبروه ، فقال : «قتل الله لا يودى والله أبداً»<sup>(١)</sup>

قلت : إن عمر رضي الله عنه إنما أهدر دمه لكون أولياء الدم صادقوا على صيالته على المرأة أو قامت بينة بذلك ، والله أعلم .

٣- وبما روي أن رجلاً غزا ؛ فخلف على امرأته رجلاً من يهود ، فمر به رجل من المسلمين عند صلاة الفجر وهو يقول :

وأشعث غره الإسلام مني خلوت بعمره ليل التمام

أبيت على ترائبها ويمسي على جرداء لاحبة الحزام

كأن مجامع الربلات منها فنام ينهضون إلى فئام

فدخل عليه فضر به بسيفه حتى قتله ؛ فجاء اليهود يطلبون دمه ؛ فجاء الرجل فأخبره بالأمر ؛ فأبطل عمر بن الخطاب دمه .<sup>(٢)</sup>

قال الموفق في المغني : «إن ذلك ثبت عنده بإقرار الولي» ا . هـ<sup>(٣)</sup>

٤- وروي عن علي رضي الله عنه : «أنه سئل عمن وجد مع امرأته رجلاً فقتله ، فقال : «إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته» .<sup>(٤)</sup>

١ - أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٩: ٤٣٥ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٩: ٣٧٢ ، وابن حزم في المحلى ٨: ٢٥١ . وسنده جيد .

٢ - المحلى : ٨: ٢٥١ .

٣ - المغني لابن قدامة ١٢: ٥٣٦ .

٤ - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١١: ٤٤ ، ومالك في موطنه في كتاب الأفضية باب القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلاً (١٤٨٦) انظر شرح الزرقاني ٤: ٢١ ، وصححه الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - في إرواء الغليل ٧: ٢٧٤ ، ومعنى قوله برمته : أي الحبل الذي يشد به الأسير إلى أن يقتل أو أن يسلم إليه بحبل في عنقه ، وقيل : أراد أن يعطي البعير برمته يعني إبل الدية ، والرمة الحبل الذي في عنق البعير - قاله صاحب المجموع ٢٠: ٤٠٧ .

ووجه الدلالة من الأثر:

أن علياً رضي الله عنه أهدر دم من قُتل مع امرأة رجل يزني بها إذا قامت البينة على ذلك.

٥ - وروي عن طريق حماد بن سلمة عن عامر بن أبي الحكم عن الحسن أن رجلاً رأى مع امرأته رجلاً؛ فقتله فارتفعوا إلى عثمان بن عفان، فأبطل دمه. (١)  
٦ - وروي عن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار قالا جميعاً: «إن رجلاً أتى امرأة ليلاً فجعلت تستصرخ فلم يصرخها أحد؛ فلما رأت ذلك قالت: رويدك حتى استعد وأتيتها فأخذت فهراً فقامت خلف الباب؛ فلما دخل ثلغت به رأسه، فارتفعوا إلى الضحاك بن قيس فأبطل دمه. (٢)

٧ - وورد أن رجلاً قال لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : إنني وجدت مع امرأتي رجلاً فلم أقتله، فقال علي: «أما إنه لو كان أباً عبد الله لقتله» يعني الزبير بن العوام رضي الله عنه. (٣)

إذا تبين هذا فقد ظن بعض من وهم من أهل العلم أن عمر - رضي الله عنه - قبل قول القائل في ظاهر الحكم في مثل هذه الوقائع ولم يطلب البينة، وأن علياً - رضي الله عنه - لا يقبل قول القاتل إلا ببينة، وعد ذلك خلافاً بين الصحابة، ولكن المتأمل في حكميهما لا يجد بينهما اختلافاً، فإن عمر - رضي الله عنه - إنما أسقط القود عنه لما اعترف الولي بأنه كان مع امرأته، وبالتالي

١ - المحلى لابن حزم ٨: ٢٥٢ وصححه.

٢ - أخرجه ابن حزم في المحلى: ٨: ٢٥١.

٣ - انظر الحاوي الكبير للماوردي ٣: ٤٥٨.



ثبت أن دعوى القاتل في ذلك صحيحة. <sup>(١)</sup>

وسوف أبين أن العلماء - رحمهم الله تعالى - متفقون على أن قول القاتل لا يقبل إلا بينة أو بمصادقة ولي الدم. <sup>(٢)</sup>

وأن بعضهم يرى العمل بالقرائن والأحوال التي يُصدق فيها القاتل. إذا ثبت هذا فاعلم أنه يجب على من أريدت حرمة الدفع عنها، وهذا لا أعلم فيه خلافاً. <sup>(٣)</sup>

ثانياً: الاعتداء على الأعراس لا يخلو من أحوال ثلاث:  
الحال الأولى:

أن يكون المعتدي صائلاً على الحريم يريد انتزاعها من يد حافظها، فهذا حكمه حكم الصائل على النفس والمال، يدفعه بأسهل ما يندفع به، فإن لم يندفع إلا بالقتل قتل بالإجماع. <sup>(٤)</sup>

والدليل على ذلك ما جاء عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: جاء رجل إلى الرسول ﷺ فقال: يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ فقال: «فلا تعطه مالك». قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: «قاتله»، قال: أرأيت إن قتلني؟ قال: «فأنت شهيد»، قال: أرأيت إن قتلتني؟ قال: «هو في النار». <sup>(٥)</sup>

١ - انظر زاد المعاد ٥: ٣٠٤، والمغني لابن قدامة ١٢: ٥٣٦.

٢ - انظر المرجعين السابقين.

٣ - شرح مسلم للنووي ٢: ٣٤٤، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦: ١٠٢.

٤ - فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٥: ١٢٢.

٥ - أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهدر الدم في حقه، شرح النووي ٢: ٣٤٢.

قلت: إن هذا الحديث يدل على جواز قتل الصائل على المال، فلا يصح قتل الصائل على حريم الرجل من باب أولى، لأن الصيالة على الفروج أفحش منها في الأموال، وإن الرجل ليرضى أن يذهب ماله ولا يندس عرضه.

قال النووي في شرحه لهذا الحديث: «فيه جواز قتل القاصد لأخذ المال بغير حق، سواء كان المال قليلاً أو كثيراً للعموم الحديث، وهذا قول الجماهير من العلماء، وقال بعض أصحاب مالك: لا يجوز قتله إذا طلب شيئاً يسيراً كالثوب والطعام، وهذا ليس بشيء، والصواب ما قاله الجماهير، أما المدافعة عن الحريم فواجب بلا خلاف»<sup>(١)</sup> هـ.

والمأمل في كتب الفقهاء - رحمهم الله تعالى - يجد أنهم ينصون على ذلك.

فقد جاء عن الحنفية في الفتاوى السراجية ما نصه: «وإذا أراد أن يستكره غلاماً أو امرأة على الفاحشة فلم يستطع دفعه إلا بالقتل فدمه هدر»<sup>(٢)</sup>.

وجاء عن المالكية مثل ذلك، إذ يقول القرافي المالكي - رحمه الله تعالى - في الفرق السابع والأربعين والمائتين بين قاعدة الإتلاف بالصيال وبين قاعدة الإتلاف بغيره ما نصه: «إن كل إنسان أو غيره صال فدفع عن معصوم من نفس أو بضع أو مال دفعاً لا يقصد قتله بل الدفع خاصة وإن أدى إلى القتل، إلا أن يعلم أنه لا يندفع إلا بالقتل فيقصد قتله ابتداء لتعينه طريقاً إلى الدفع فمن خشي شيئاً من ذلك فدفعه عن نفسه فهو هدر لا يضمن حتى الصبي والمجنون وكذا البهيمة»<sup>(٣)</sup>.

١ - شرح مسلم للنووي ٣: ٣٤٣ وما بعدها.

٢ - الفتاوى السراجية ١: ٤٥٣، وانظر مجمع الضمانات للبغدادي ٢٠٣، وانظر لسان الحكماء في معرفة الأحكام لابن شحنة الحنفي ص ٣٩٣.

٣ - الفروق للقرافي ٢: ١٨٢، وانظر حاشية الحرشي ٨: ٣٥٠، وحاشية الدسوقي ٦: ٣٧٤.

والشافعية ينصون على ذلك ، فقد قال الإمام النووي - رحمه الله تعالى - :  
«أما المصول عليه فيجوز الدفع عن النفس والطرف ومنفعته ، والبضع  
ومقدماته ، وعن المال وإن قل إذا كانت المذكورات معصومات» .<sup>(١)</sup>

ويقرر الحنابلة وجوب دفع الصائل على البضع ، جاء في المغني : «وإذا صال  
على إنسان صائل يريد ماله أو نفسه ظلماً ، أو يريد امرأة ليزني بها ، فليغير  
المصول عليه معونته في الدفع» .<sup>(٢)</sup>

وسئل الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - عن امرأة راودها رجل عن  
نفسها ، فقتلته ، لتحصن نفسها ، فقال : «إذا علمت أنه لا يريد إلا نفسها ،  
فقتلته لتدفع عنه نفسها ، فلا شيء عليها» .<sup>(٣)</sup>

قال ابن حزم - رحمه الله تعالى - : «والمعتمد في الأخبار التي صدرنا بها في  
كتابنا في المحاربين من إباحة القتل دون المال وسائر المظالم ، لكن إن كان على  
القوم المقطوع عليهم أو الواحد المقطوع عليه والمدخول عليه منزله في المصر  
ليلاً أو نهاراً في أخذ ماله ، أو في طلب زنا أو غير ذلك مهلة ، فالمناشدة فعل  
حسن لقول الله تعالى ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ  
بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾<sup>(٤)</sup> وإن لم يكن في الأمر مهلة ، ففرض على المظلوم أن يبادر  
إلى كل من يمكنه به الدفع عن نفسه ، وإن كان في ذلك إتلاف نفس اللص

١ - روضة الطالبين ١٠ : ١٨٦ ، وانظر المذهب للشيرازي ٣ : ٢٦١ .

٢ - المغني لابن قدامة ١٢ : ٥٣٤ ، انظر معونة أولي النهى شرح المنتهى ٨ : ٥٠٩ ، المبدع في شرح المنع ٩ : ١٥٦ .

٣ - المغني لابن قدامة ١٢ : ٥٣٣ ، وانظر فتاوى سماحة مفتي المملكة ورئيس قضايتها الشيخ محمد بن إبراهيم -  
رحمه الله - ٦٧ / ١٢ .

٤ - سورة النحل الآية ١٢٥ .

والقاطع من أول وهلة ؛ فإن كان على يقين من أنه إن ضربه ولم يقتله ارتدع ، فحرام عليه قتله ، فإن لم يكن على يقين من هذا ، فقد صح اليقين بأنه مباح له الدفع والمقاتلة فلا شيء عليه إن قتله من أول ضربة أو بعدها ، قاصداً إلى مقتله أو إلى غير مقتله ، لأن الله تعالى قد أباح له المقاتلة والمدافعة قاتلاً ومقتولاً . وبالله تعالى التوفيق . «<sup>(١)</sup>»

وكذا المرأة إذا دفعت عن نفسها فقتلت الصائل ، عليها فدمه هدر لما روي من الآثار المذكورة سابقاً .

جاء في المغني : «ولأنه إذا جاز الدفع عن المال الذي يجوز بذله وإباحته ، فدفع المرأة عن نفسها وصيانتها عن الفاحشة التي لا تباح بحال أولى ، إذا ثبت هذا ، فإنه يجب عليها أن تدفع عن نفسها إن أمكنها ذلك ؛ لأن التمكين منها محرم ، وفي ترك الدفع نوع تمكين»<sup>(٢)</sup> . هـ

جاء في مجمع الضمانات : «لو استكره رجل امرأة ، لها قتله وكذا الغلام ، وهو المأخوذ ، وإن قتله فدمه هدر إذا لم يستطع منعه إلا بالقتل»<sup>(٣)</sup> وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً . «<sup>(٤)</sup>»

بل قد أوجب الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على كل مكلف الدفع عن حرمة غيره ؛ إذا لم يكن هناك غيره أما إذا وجد غيره فهو واجب على الكفاية .

١ - المحلى لابن حزم ١١ : ٣١٤ .

٢ - المغني لابن قدامة ١٢ : ٥٣٣ .

٣ - مجمع الضمانات للبغدادى ص ٢٠٣ دار الكتب العلمية .

٤ - انظر السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - ص ٦٣ .

جاء في فتاوى قاضيخان مع الفتاوى الهندية ما نصه: «رجل رأى رجلاً يزني بامرأته أو امرأة رجل آخر وهو محصن، فصاح به فلم يهرب ولم يمتنع عن الزنى حل لهذا الرجل قتله؛ فإن قتله لا قصاص عليه»<sup>(١)</sup>

وجاء في مغني المحتاج ما نصه: ويجب الدفع عن بضع لأنه لا سبيل إلى إباحته؛ وسواء بضع أهله أو غيره، ومثل البضع مقدماته ومحل ذلك إذا لم يخف على نفسه»<sup>(٢)</sup>

وجاء في معونة أولى النهى شرح المنتهى ما نصه: «يجب على كل مكلف الدفع عن حرمة غيره وماله» يعني وكذا يجب عليه الدفع عن مال غيره؛ لثلاث تذهب الأنفس أو الأموال أو تستباح الحرم، وإنما يجب الدفع عن حرمة غيره أو مال غيره «مع ظن سلامتها» أي سلامة الدافع والمدفوع عن حرمة أو ماله، «وإلا» أي وإن لم تظن سلامتها مع الدفع «حرم» لإلقاء نفسه في التهلكة مع عدم ظنه سلامتها مع الدفع»<sup>(٣)</sup>

ويؤيد ما ذكره الفقهاء - رحمهم الله تعالى - قوله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»<sup>(٤)</sup>؛ ولأن هذا مفسد ومؤذ ومعتد على حرم الغير فهو أحق أن يحمل عليه. هذا ما ذكره فقهاء الأمصار في وجوب الدفع عن حرمة الغير، في جميع الأقطار.

١ - فتاوى قاضيخان مع الفتاوى الهندية ٣: ٤٤١.

٢ - مغني المحتاج ٤: ٢٥٧، انظر الحاوي الكبير للماوردي ١٣: ٥٨.

٣ - معونة أولى النهى شرح المنتهى ٨: ٥١٣.

٤ - أخرجه البخاري في صحيحه في باب: أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً من كتاب المظالم (٢٤٤٣) الفتح ٥:

## الحال الثانية:

أن يتمكن المعتدي على العرض من خطف امرأة من بيتها أو من أي مكان آخر مكابرة فهذا محارب لله ورسوله، ومن يسعى في الأرض بالفساد وإهلاك الحرث والنسل، وحكمه كما ذكره - جل وعلا - في سورة المائدة إذ قال: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (١).

وهذا ما قرره هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية وأصدروا بذلك القرار ذا الرقم ٨٥ والتاريخ ١١/١١/١٤٠١هـ، الآتي نصه: «لقد اطلع المجلس على ما ذكره أهل العلم من أن الأحكام الشرعية تدور من حيث الجملة على وجوب حماية الضروريات الخمس والعناية بأسباب بقائها مصونة سالمة وهي: الدين والنفس والعرض والعقل والمال، وقدر تلك الأخطار العظيمة التي تنشأ عن جرائم الاعتداء على حرمة المسلمين في نفوسهم أو أعراسهم أو أموالهم وما تسببه من التهديد للأمن العام في البلاد، والله - سبحانه وتعالى - قد حفظ للناس أديانهم وأبدانهم وأرواحهم وأعراسهم وعقولهم بما شرعه من الحدود والعقوبات التي تحقق الأمن العام والخاص، وأن تنفيذ مقتضى آية الحاربة وما حكم به ﷺ في المحاربين كفيل بإشاعة الأمن والاطمئنان وردع من تسول له نفسه الإجماع والاعتداء على المسلمين إذ قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ

١ - سورة المائدة الآية ٣٣.

أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠﴾ وفي الصحيحين واللفظ للبخاري عن أنس - رضي الله عنه - قال : « قدم رهط من عُكْل على النبي ﷺ كانوا في الصُّفَّة فاجتووا المدينة فقالوا يا رسول الله أبغنا رسلاً فقال : ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله ﷺ فأتوها فشرَبوا من لبنها وأبوالها حتى صحوا وسمنوا وقتلوا الراعي واستاقوا الذود ، فأتى النبي ﷺ الصريخ فبعث الطلب في آثارهم فما ترجل النهار حتى أتى بهم فأمر بمسامير فأحميت فكحلهم وقطع أيديهم وأرجلهم وما حسمهم ثم ألقوا في الحرة يستسقون فما سقوا حتى ماتوا .  
قال أبو قلابة : سرقوا وقتلوا وحاربوا الله ورسوله . ١٠ هـ .

وبناء على ما تقدم فإن المجلس يقرر الأمور التالية :

أ- إن جرائم الخطف والسطو لانتهاك حرمة المسلمين على سبيل المكابرة والمجاهرة من ضروب المحاربة والسعي في الأرض فساداً المستحقة للعقاب الذي ذكره الله سبحانه في آية المائدة ؛ سواء وقع ذلك على النفس أو المال أو العرض أو أحدث إخافة السبيل أو قطع الطرق ، ولا فرق في ذلك بين وقوعه في المدن والقرى أو في الصحاري والقفار كما هو الراجح من آراء العلماء - رحمهم الله تعالى - ، قال ابن العربي يحكي عن وقت قضائه : رفع إلي قوم خرجوا محاربين إلى رفقة فأخذوا منهم امرأة مغالبة على نفسها من زوجها ومن جملة المسلمين معه فيها فاحتملها ثم جد فيهم الطلب فأخذوا وحيء بهم فسألت من كان ابتلاني الله به من المفتين فقالوا : ليسوا محاربين ؛ لأن الحراة إنما تكون في الأموال لا في الفروج فقلت لهم : إنا لله وإنا إليه راجعون ألم

تعلموا أن الحاربة في الفروج أفحش منها في الأموال وأن الناس كلهم ليرضون أن تذهب أموالهم وتحرب من بين أيديهم ولا يحرب المرء من زوجته وبنته ولو كان فوق ما قال الله عقوبة لكانت لمن يسلب الفروج . ١ هـ .

- يرى المجلس في قوله : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ أن ﴿ أَوْ ﴾ للتخيير كما هو الظاهر من الآية الكريمة وقول كثيرين من المحققين من أهل العلم - رحمهم الله تعالى .

ج - يرى المجلس بالأكثرية أن يتولى نواب الإمام - القضاة - إثبات نوع الجريمة والحكم فيها فإذا ثبت لديهم أنها من المحاربة لله ورسوله والسعي في الأرض فساداً فإنهم مخيرون في الحكم فيها بالقتل أو الصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو النفي من الأرض بناء على اجتهداهم مراعين واقع المجرم وظروف الجريمة وأثرها في المجتمع وما يحقق المصلحة العامة للإسلام والمسلمين إلا إذا كان المحارب قد قتل فإنه تعين قتله حتماً كما حكاه ابن العربي المالكي إجماعاً وقال صاحب الإنصاف من الحنابلة « لا نزاع فيه » .<sup>(١)</sup>

### الحال الثالثة:

أن يجد الرجل مع امرأته أو ابنته أو أخته ولو أجنبية رجلاً يزني بها أو يلوط بابنه أو نحوه فهل له قتله؟

١ - مجلة البحوث الإسلامية ٧٥/١٢، وقد أوماً إلى ذلك سماحة العلامة محمد بن إبراهيم - رحمه الله تعالى - في فتاويه ج ١٢/٣٤، ٣٥، ١٦٦ .



فأقول وبالله التوفيق : لا تخلو من وجهين :

الوجه الأول :

أن يرى الرَّجل مع امرأته أو أحد محارمه رجلاً يزني بها وقد أولج ، جاز له قتله وإليك بعض ما قاله علماء المذاهب :

يرى الحنفية :

أن الرَّجل إذا رأى رجلاً يزني بامرأته ولو أجنبية وهو محصن فتعين دفعه بالصياح فإن لم يهرب ولم يمتنع عن الزنا حل قتله .

جاء في فتاوى قاضيخان ما نصه : « رجل رأى رجلاً يزني بامرأته أو بامرأة رجل آخر وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم يمتنع عن الزنا حل لهذا الرَّجل قتله فإن قتله لا قصاص عليه » .<sup>(١)</sup>

ومن هذا يتضح أن الحنفية يرون أن هذه الحال لها حكم الصائل فيدفعه بما دون القتل فإن لم يندفع بدونه جاز قتله ، ولا فرق عندهم بين امرأة الرَّجل والأجنبية إلا أنهم يشترطون الإحصان لإهدار الدم .  
وأما المالكية :

فيرون أن الرَّجل إذا رأى مع امرأته رجلاً يزني بها ؛ فقتله فدمه هدر ، ولا يشترطون الإحصان في إهدار الدم ؛ إذ لا فرق بين البكر والثيب على الصحيح عندهم .

إلا أن المالكية يشترطون لإهدار الدم أن يشهد أربعة بدخول الفرج في الفرج

١ - فتاوى قاضيخان مع الفتاوى الهندية ٣ / ٤٤١ ، دار إحياء التراث ، وانظر مجمع الضمانات ٢٠٣ ، للبغدادي دار عالم الكتب ، وانظر الفتاوى السراجية ١ / ٥٤٣ .

ويشترطون لقبول شهادتهم ما يشترط في قبول شهادة الحد على الزنا .  
 جاء في تبصرة الحكام : « قال ابن حبيب : وسمعت ابن الماجشون يقول  
 وسئل عن رجل وجد رجلاً عند زوجته فقاتله فكسر رجله أو جرحه ، هل  
 عليه قصاص ؟ فقال : لا ، وهو جبار لا شيء عليه فيما دون النفس ، فإن قتله  
 كان عليه القود ، إلا أن يكون معه شهود على دخول الفرج في الفرج فلا يكون  
 عليه قود ، وإنما عليه الأدب من السلطان لافتياته عليه بتعجيل قتله ، قال الباجي  
 في المنتقى : وعند ابن القاسم هذا جبار في الثيب والبكر إذا جاء بأربعة شهداء  
 بأنه واطئها ، فإنه لا يقتص منه ، ولا يقتل بقتل الثيب ولا البكر مع قيام البينة ،  
 وذلك أنه من حل به مثل هذا يخرج عن عقله ، ولا يكاد يملك نفسه ، والجائر  
 أحق أن يحمل عليه ، وإذا قلنا : لا يقتل بالبكر فقد قال ابن القاسم في المدونة :  
 عليه الدية في البكر ، وقاله ابن كنانة ، وقال ابن عبد الحكم : لا شيء عليه وإن  
 كان بكرًا إذا كان قد أكثر التشكي منه ، وقال ابن القاسم : دمه هدر في الثيب  
 والبكر ، وقد أهدر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - غير ما دم في مثل هذا  
 التعدي ، وقيل يؤدب كما يؤدب من قتل من وجب عليه القتل دون الإمام في  
 الثيب ، ويقتل في البكر . ١ . هـ<sup>(١)</sup>

وتبين من قول المالكية أن هذه الحال ليست من باب الصيالة ، بل له قتله  
 مباشرة إذا قامت البينة .

أما الشافعية :

فيرون أن الرجل إذا رأى مع امرأته أو أحد محارمه ولو أجنبية رجلاً يزني

١ - تبصرة الحكام لابن فرحون ٢ : ١٤٨ دار الكتب العلمية ، انظر حاشية العدوي ٨ : ١٣٨ .

بها، فإنه يدفعه ويمنعه بأسهل ما يظن اندفاعه به فإن لم يندفع إلا بقتله جاز قتله إن كان بكرًا، وإن كان ثيبًا جاز قتله ابتداءً، ويشترط الشافعية البينة إن أنكر ولي الدم، ويفرقون بين حالين: فإن قال القاتل قتلته دفعاً عن امرأتي فيثبت بشاهدين، وإن قال قتلته لأنني وجدته يزني بمحرمتي فلا بد من أربعة يشهدون على الزنى، ويشترط فيهم ما يشترط في شهادة إقامة حد الزنا.

جاء في روضة الطالبين: «وإذا وجد رجلاً يزني بامرأته أو غيرها لزمه منعه ودفعه، فإن هلك في الدفع فلا شيء عليه، وإن اندفع بضرب غيره ثم قتلته لزمه القصاص إن لم يكن الزاني محصناً، فإن كان فلا قصاص على الصحيح»<sup>(١)</sup>، كما جاء في موضع آخر في الروضة «وإن قال قتلته لذلك، وأنكر واليه فعلى القاتل البينة، وينظر إذا ادعى أنه قصد امرأته فدفعه فأتى الدفع على نفسه ثبت بشاهدين، وإن ادعى أنه زنى بها وهو محصن لم يثبت الزنا إلا بأربعة، فإن لم يكن بينة حلف ولي القتل على نفس العلم بما يقول، وممكن من القصاص»<sup>(٢)</sup> ا. هـ.

وخالف الماوردي الشافعي - رحمه الله تعالى - ف يرى أن الرجل إذا رأى رجلاً يزني بامرأته أو أحد محارمه ولو من امرأة أجنبية وأولج، ففي هذه الحال له قتله ابتداءً سواء كان بكرًا أو ثيبًا ويوافق الشافعية في الشهادة على الزنى بأربعة كالشهادة على حد الزنى.<sup>(٣)</sup>

١ - روضة الطالبين ١٠: ١٩٠ دار الكتاب الإسلامي، انظر مغني المحتاج ٤: ٢٥٩ والمجموع ٢٠: ٤٠٦.

٢ - روضة الطالبين ١٠: ١٩٠.

٣ - انظر الحاوي الكبير للماوردي ١٣: ٤٥٧ دار الكتب العلمية.

أما الحنابلة :

فيرون أنه يجب على الرجل الدفع عن حرمة ، فمن رأى رجلاً يزني بامرأته أو أحد محارمه جاز قتله ولكن يدفعه بأسهل ما يضمن اندفاعه به ؛ فإن لم يندفع إلا بقتله جاز قتله ولا فرق بين البكر والشيب ، ولا يقبل قول القاتل إلا بينة أو مصادقة ولي الدم وفي نصاب الشهادة في هذه الحالة عند الحنابلة روايتان : فرواية يشترط لإثبات ذلك شاهدان ، والرواية الأخرى : لا بد من أربعة يشهدون على الزنى ، جاء في معونة أولي النهى : «ويجب على من أريدت حرمة الدفع عن حرمة في المنصوص فمن رأى مع امرأته أو ابنته أو أخته أو نحوهم رجلاً يزني بها أو رجلاً يلوط بابنه أو نحوه وجب عليه قتله إن لم يندفع بدونه ، لأنه اجتمع فيه حق الله سبحانه وتعالى وهو منعه من الفاحشة وحق نفسه بالمنع عن أهله فلا يسعه إضاعة هذه الحقوق»<sup>(١)</sup> هـ.

كما جاء في الفروع لابن مفلح : «ذكر في المغني وغيره إن اعترف الولي بذلك فلا قود ولا دية ، واحتج بقول عمر رضي الله عنه وكلامهم وكلام أحمد السابق يدل على أنه لا فرق بين كونه محصناً أو لا ، وكذا ما يروى عن عمر وعلي رضي الله عنهما ، وصرح به بعض المتأخرين كشيخنا وغيره ، لأنه ليس بحد ، وإنما هو عقوبة على فعله ، وإلا اعتبرت فيه شروط الحد»<sup>(٢)</sup> ا . هـ.

وجاء في كشاف القناع «والبينة شاهدان اختاره أبو بكر ؛ لأن البينة تشهد على وجوده مع المرأة ، وهذا يثبت بشاهدين ، وإنما الذي يحتاج إلى أربعة الزنا

١ - معونة أولي النهى شرح المنتهى ٨ : ٥١١ دار الخضر ، لبنان .

٢ - الفروع لابن مفلح ٥ / ٤٨٥ دار الكتب العلمية .

وهذا لا يحتاج إلى إثبات الزنا، وعنه أربعة لقول علي<sup>(١)</sup> هـ. ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «أن هذه الحالة ليست من باب دفع الصائل بل هي من باب عقوبة المعتدين، جاء في «الاختيارات»: «ومن رأى رجلاً يفجر بأهله جاز له قتلها فيما بينه وبين الله تعالى وسواء كان الفاجر محصناً أو غير محصن معروفاً بذلك أم لا، كما دل عليه كلام الأصحاب، وفتاوى الصحابة، وليس هذا من باب دفع الصائل، كما ظنه بعضهم، بل من باب عقوبة المعتدين والمؤذنين»<sup>(٢)</sup>، وقال - رحمه الله تعالى -: «وهذا مذهب فقهاء الحديث وأكثر السلف»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى -: «وفصل ابن حامد فقال: يدفعه بالأسهل فالأسهل فيبدأ بقوله انصرف واذهب وإلا نفعل بك كذا. قلت: وليس في كلام أحمد ولا في السنة الصحيحة ما يقتضي هذا التفصيل بل الأحاديث الصحيحة تدل على خلافه»<sup>(٤)</sup> هـ.

وإذا تبين هذا ففيه مسألتان:

المسألة الأولى:

اختلف العلماء في نصاب الشهادة لإثبات هذه الحالة على قولين:

- ١ - كشف القناع ٦: ١٩٩ دار الكتب العلمية، انظر زاد المعاد ٥: ٣٠٥ دار العلم طبعة ١٤١٥.
- ٢ - الأخبار العلمية في الاختيارات الفقهية ٤١٩، انظر فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٤: ١٦٨، ورجحه صاحب الإنصاف انظر ٢٧: ٣٧ دار هجر.
- ٣ - فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٥: ١٢٢.
- ٤ - زاد المعاد ٥: ٣٠٥ ورجح هذا القول سماحة الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم - رحمه الله تعالى - انظر فتاويه ١٢ / ١٦٦.

القول الأول: لجماهير أهل العلم من الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة في رواية<sup>(٤)</sup>:

حيث يرون أنه لا بد من أربعة يشهدون أنه زنى بها ويشترط في شهادتهم ما يشترط في الشهادة على إقامة حد الزنا.

واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

الدليل الأول:

بما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - أن سعداً قال: يا رسول الله أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء؟ فقال النبي ﷺ: «نعم»... الحديث.<sup>(٥)</sup>

وجه الدلالة:

أن الحديث صريح في نصاب الشهادة في هذه الحالة وهي أربعة شهداء.  
الدليل الثاني:

بما جاء عن علي - رضي الله عنه - أنه سئل عن رجل دخل بيته فإذا مع امرأته رجل فقتله، قال علي: «إن جاء بأربعة شهداء وإلا فليعط برمته».<sup>(٦)</sup>  
قال ابن عبد البر، وعلى قول علي - رضي الله عنه - جماعة فقهاء الأمصار

١ - فتاوى قاضخان مع الفتاوى الهندية ٣: ٤٤١، مجمع الضمانات ٢٠٣، الفتاوى الخيرية ٢: ١٩٧، الفتاوى السراجية ١: ٥٤٣.

٢ - حاشية الخرشي ٨: ١٣٨، وحاشية العدوي ٨: ١٣٨، والاستذكار لابن عبد البر ٢٢: ١٥٣.

٣ - روضة الطالبين ١٠: ١٩٠، انظر مغني المحتاج ٤: ٢٥٩.

٤ - المغني لابن قدامة ١٢: ٥٣٥، كشف القناع ٦: ١٩٩.

٥ - سبق تخريجه.

٦ - سبق تخريجه.

وأهل الرأي والآثار والحمد لله كثيراً. <sup>(١)</sup>

والقول الثاني للحنابلة في رواية: <sup>(٢)</sup>

حيث يرون أنه يكفي شاهدان لإثبات هذه الحالة .

قال ابن قدامة في المغني : «لأن البينة تشهد على وجوده مع المرأة، وهذا يثبت بشاهدين، وإنما الذي يحتاج إلى أربعة الزنى، وهنا لا يحتاج إلى إثبات الزنى.» <sup>(٣)</sup>

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى : «قال أحمد وإسحاق : يهدر دمه إذا جاء بشاهدين، ولم يفصلا بين المحصن وغيره.» <sup>(٤)</sup>

قلت : والراجح والعلم عند الله تعالى أنه يكفي في إثبات ذلك شاهدان ؛ لأن هذا اعتداء على العرض فيأخذ حكم الصائل وتثبت الصيالة بشاهدين ؛ ولأن هذا من الفساد ودفع المؤذين فلا يحتاج إلى أربعة شهداء ؛ ولأن هذا القتل ليس بحد الزنى ، ولو كان حداً لا اعتبر له شروط إقامة الحد وكيفيته ، وإنما هي عقوبة لمن اعتدى عليه وهتك حريمه وأفسد أهله .

ويجاء على أدلة الجمهور بأنها خاصة في إثبات الزنى لإقامة الحد الشرعي ، فيحتاج فيه ، ثم إن الجمهور يرون أن الصائل على حريم الرجل إذا لم يندفع بما دون القتل جاز قتله ودمه هدر إذا ثبت هذا بشاهدين ، بل الأعظم من ذلك أنهم يرون أن القاتل إذا دفع بذلك وصدق أولياء الدم سقط القصاص ولا

١ - الاستذكار ٢٢ : ١٥٢ .

٢ - المغني لابن قدامة ١٢ : ٥٣٥ ، زاد المعاد ٥ : ٣٠٥ ، كشاف القناع ٦ : ١٩٩ .

٣ - المغني لابن قدامة ١٢ : ٥٣٥ ، زاد المعاد ٥ : ٣٠٥ ، كشاف القناع ٦ : ١٩٩ .

٤ - زاد المعاد ٥ : ٣٠٥ .

دية، إذ لو كان يشترط أربعة شهداء لما قبل قول ولي الدم، فدل على أنه لا يشترط أربعة شهداء، كما أن الجمهور يرون إهدار دم الصائل على النفس والمال إذا لم يندفع بما دون القتل إذا ثبت هذا بشاهدين أو اقرار ولي الدم فلأن يثبت في العرض بشاهدين من باب أولى لكون الاعتداء على الأعراس أفحش منه في الأموال، ثم إن إشهاد أربعة رجال في ذلك متعذر، ولو قيل بذلك لانتهاك كثير من أهل الفساد أعراس الناس، كيف وقد أهدر الحنفية دم المعروف بالسرقة والشر؛ فقد جاء في حاشية ابن عابدين ما نصه: «إن قتله صاحب الدار وبرهن على أنه كابره فدمه هدر، وإن لم تكن له بيّنة إن لم يكن المقتول معروفاً بالشر والسرقة قتل صاحب الدار قصاصاً، وإن متهماً به في القياس يقتص، وفي الاستحسان تجب الدية في ماله لورثة المقتول؛ لأن دلالة الحال أورثت شبهة في القصاص لا المال»<sup>(١)</sup>. هـ. وهذا ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - فإذا كان يعمل بالقرائن القوية فلأن يقبل في هذه الحالة شاهدان من باب أولى.

وإذا تبين هذا فاعلم - وفقك الله لمرضاته - أن القتل إذا كان معلوماً بالفساد وكثرة الإجرام، وكان في القضية قرائن قوية يصدق فيها القاتل قبل قوله مع يمينه على دفعه ويسقط عنه القصاص، جاء في الفروع لابن مفلح ما نصه: «وسأله أبو الحارث إذا وجدته يفجر بها، له قتله؟ قال: قد روى ذلك عن عمر وعثمان رضي الله عنهما، وإن قتله في داره وادعى أنه دخل لقتله وأخذ ماله

١ - حاشية ابن عابدين ٢٠: ١٩٢.



فالقود، ويتوجه عدمه في معروف بالفساد»<sup>(١)</sup> . ١. هـ. وقال صاحب الإنصاف : وهو الصواب ويعمل بالقرائن والأحوال .<sup>(٢)</sup>

جاء في الاختيارات الفقهية ما نصه : «ومن طلب منه الفجور كان عليه أن يدفع الصائل عليه ، فإن لم يندفع إلا بالقتل كان له ذلك باتفاق الفقهاء ، فإن ادعى القاتل أنه صال عليه وأنكر أولياء المقتول فإن كان المقتول معروفاً بالبر والاستقامة وقتله في محل لا ريبة فيه ، لم يقبل قول القاتل ، وإن كان معروفاً بالفجور والقاتل معروفاً بالبر ، فالقول قول القاتل مع يمينه ، لا سيما إذا كان معروفاً بالتعرض له قبل ذلك»<sup>(٣)</sup>

المسألة الثانية :

هل يشترط الإحصان لإهدار دم الزاني بأحد محارم الرجل إذا قتله ابتداءً؟ فأقول وبالله التوفيق :

إن العلماء قد أجمعوا على أنه لو صال رجل على حريم رجل فدفعه بما دون القتل ؛ فلم يندفع بما دونه فقتله فدمه هدر ؛ سواء أكان هذا المعتدي محصناً أم لا ، وسواء أكان مكلفاً أو غير مكلف ؛ لعموم الأدلة في هذا الشأن . واختلف العلماء رحمهم الله تعالى فيمن رأى رجلاً مع امرأته أو أحد محارمه يزني بها فقتله من أول وهلة ! هل يشترط لإهدار دمه إحصانه أم لا على قولين :

١ - الفروع لابن مفلح ٥ : ٤٨٥ ، وهو اختيار شيخ الإسلام انظر الاختيارات الفقهية ٤٢٠ .

٢ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٩ : ٤٧٦ .

٣ - الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية ٤٢٠ دار العاصمة .

القول الأول للحنفية<sup>(١)</sup> وقول عند المالكية<sup>(٢)</sup> والصحيح عند الشافعية<sup>(٣)</sup> وبعض الحنابلة<sup>(٤)</sup> :

فيرون أنه يشترط الإحصان لإهدار دمه ؛ إن قتله من أول وهلة ، فإن لم يكن القتل محصناً فعليه القصاص ؛ لأنه كان ينبغي دفعه بأسهل ما يظن اندفاعه به .

واستدلوا على ذلك بأدلة منها :

الدليل الأول :

قوله ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة »<sup>(٥)</sup>

وجه الدلالة من الحديث :

أنه أصل في تبين من يحل دمه ، وإنما استثنى الصائل من ذلك ؛ لعموم الأدلة الدالة عليه ، فدل على أنه لا يهدر دم البكر من أول وهلة ، بل لا بد من الإنذار .  
الدليل الثاني :

أن البكر لو زنى يكون موجه الجلد وليس القتل لقوله ﷺ : « خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً ، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ،

١ - فتاوى قاضيان مع الفتاوى الهندية ٣ : ٤٤١ .

٢ - تبصرة الأحكام - لابن فرحون ٢ / ١٤٨ ، حاشية العدوي ٨ / ١٣٨ .

٣ - روضة الطالبين ١٠ : ١٩٠ ، مغني المحتاج ٤ : ٢٥٩ .

٤ - فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٤ : ١٦١ .

٥ - رواه البخاري في كتاب الديات باب قول الله تعالى « إن النفس بالنفس » (٦٨٧٨) ٨ : ٤٨ .

ومسلم في كتاب القسامة ، باب ما يباح به دم المسلم (١٦٧٦) ٣ : ١٣٠٢ .

والثيب بالثيب جلد مائة والرجم»<sup>(١)</sup>

الدليل الثالث :

استدلوا بحديث سعد بن عباد رضي الله عنه أنه قال : «لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربت بالسيف غير مصفح ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال «تعجبون من غيرة سعد...» الحديث ، وفي رواية قال سعد : «أمهله حتى آتي بأربعة شهداء ، فقال النبي ﷺ : نعم... الحديث»<sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة :

أن النبي ﷺ ذكر أنه لا بد من أربعة شهداء يشهدون على الزنى ، فدل على أنه يشترط الإحصان لإهدار دمه ؛ لعموم الأدلة الدالة على حكم إقامة الحد على الزاني .

القول الثاني : للمالكية في المعتمد عندهم<sup>(٣)</sup> ، وبعض الشافعية<sup>(٤)</sup> ، وأكثر الحنابلة<sup>(٥)</sup> ، وهو مذهب أكثر السلف<sup>(٦)</sup> :

فيرون أنه لا يشترط الإحصان لإهدار دم من وجد مع امرأة الغير يزني بها ؛ فإن قتله من أول وهلة فدمه هدر ولا يجب القصاص إذا قامت البينة على ذلك أو صدقه أولياء الدم ، واستدلوا على ذلك بأدلة منها :

١ - رواه مسلم في كتاب الحدود، باب حد الزنى (٤٣٦٢) انظر شرح صحيح مسلم ١١ : ١٩١ .

٢ - سبق تخريجه

٣ - تبصرة الحكم ٢ : ١٤٨ .

٤ - انظر الحاوي الكبير للماوردي ١٣ : ٤٥٧ .

٥ - فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٤ : ١٦٨ ، والأخبار العلمية في الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٤١٩ ، الفروع لابن مفلح ٥ : ٤٨٥ .

٦ - فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٥ : ١٢٢ ، وانظر زاد المعاد ٥ : ٣٠٦ .

### الدليل الأول :

حديث سعد بن عباد رضي الله عنه حينما قال : لو رأيت رجلاً مع امرأتي لأضربنه بالسيف غير مصفح ، فبلغ ذلك النبي ﷺ وفي رواية : أأمهله حتى أتني بأربعة شهداء ، فقال النبي ﷺ : نعم... الحديث .<sup>(١)</sup>

وجه الدلالة من الحديث :

أن سعداً رضي الله عنه لم يفرق بين الثيب والبكر في إهدار دمه إذا رآه يزني بامرأته ، وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك إذا قامت البينة ، ولو كان هناك فرق بين البكر والثيب في هذه الحال لبينه النبي ﷺ ، ولا يجوز السكوت وقت الحاجة فدل على عدم اعتبار الإحصان في هذا الأمر .

### الدليل الثاني :

استدلوا بالأثار المروية التي سبق ذكرها عن عمر وعلي وعثمان - رضي الله عنهم - ، حيث إنهم أهدروا دم من قتل وهو يزني بامرأة الغير ، ولم يشترطوا لإهدار دمه كونه محصناً .

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - في الأثر المروي عن علي - رضي الله عنه - : « وكلامه يعطي أنه لا فرق بين كونه محصناً أو غير محصن ، وكذلك حكم عمر في هذا القتل ، وقوله أيضاً : فإن عادوا فعد ، ولم يفرق بين المحصن وغيره وهذا هو الصواب »<sup>(٢)</sup>

١ - سبق تخريجه .

٢ - زاد المعاد ٥ : ٣٠٥ ، وسبب خلاف العلماء في هذه المسألة هل هي من باب الحدود أم من باب دفع المؤذين والمفسدين فمن اشترط الإحصان لإهدار الدم جعلها من باب الحدود ، ومن لم يفرق بين المحصن وغيره لم يلحق هذه المسألة في باب الحدود ، انظر زاد المعاد ٥ : ٣٠٦ .

والراجع هو القول الثاني الذي يقضي بإهدار دم من قتل وهو يزني بامرأة الغير، ولا يشترط إحصان القتيل لإهدار دمه إذا قتله من أول وهلة وذلك لقوة ما استدلوا به، ولعموم الأدلة الدالة على ذلك من كونها لم تفرق بين البكر والثيب، وهذا هو المروي عن سلف هذه الأمة من الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين.

ويجاب على أدلة الجمهور بما يلي:

أولاً: يجاب على الدليل الأول والثاني: بأن هذا عام في أحكام الزنى، وما نحن فيه ففيه أدلة خاصة كقوله ﷺ: «من قتل دون أهله فهو شهيد» وما روي من الآثار المروية من الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين من عدم التفريق بين البكر والثيب، فيقدم الخاص على العام، ثم إن هذا ليس بحد الزنى، ولو كان حداً لا اعتبرت له شروط الحد وكيفيته، بل هو من دفع المؤذين والمفسدين. قال الإمام النووي - رحمه الله -: «واعلم أن هذا عام يخص منه الصائل ونحوه، فيباح قتله بالدفع»<sup>(١)</sup>

ثانياً: ما استدلوا به من حديث سعد بن عباد - رضي الله عنه - فهو دليل صريح لأصحاب القول الثاني، حيث إن النبي ﷺ قد أقر سعد بن عباد على إهدار دم الزاني بامرأة الرجل، ولم يفرق بين كونه بكرًا أو ثيبًا، ولو كان يشترط ذلك لبيّنه عليه الصلاة والسلام في حينه.

ولأن هذا القتل ليس بحد الزنى؛ ولو كان حداً لما كان بالسيف؛ ولا اعتبر له شروط إقامة الحد وكيفيته، وإنما هي عقوبة لمن تعدّى عليه، وهتك حريمه

١ - شرح صحيح مسلم للنووي ١١: ١٦٧.

وأفسد أهله. <sup>(١)</sup> قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا مذهب فقهاء الحديث، وأكثر السلف». <sup>(٢)</sup>

ومما تم عرضه من أقوال العلماء - رحمهم الله تعالى - يترجح لي والعلم عند الله تعالى ما يلي:

أولاً: أن من رأى رجلاً يزني بامرأته أو أحد محارمه جاز له قتلها إن كانت المرأة مطاوعة، ولا شيء عليه في الباطن في أظهر قولي العلماء وهو الصحيح في المذهب وإن كان يمكنه دفعه عن وطئها بالكلام.

جاء في فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية «إن كان قد وجدهما يفعلان الفاحشة وقتلها فلا شيء عليه في الباطن في أظهر قولي العلماء، وهو أظهر القولين في مذهب أحمد وإن كان يمكنه دفعه عن وطئها بالكلام، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «لو أن رجلاً اطلع في بيتك ففقت عينه ما كان عليك شيء» وقال: «إنما جعل الاستئذان من أجل النظر» <sup>(٣)</sup> وقد يمكن دفعه بالكلام.

وجاء رجل إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وبيده سيف متلطح بدم قد قتل امرأته، فجاء أهلها يشكون عليه، فقال الرجل: إني قد وجدت لكاعاً قد تفخذها فضربت ما هنالك بالسيف فأخذ السيف فزهه، ثم أعاده إليه، فقال: إن عادوا فعد.

١ - انظر زاد المعاد ٥: ٣٠٥.

٢ - فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٥: ١٢٢.

٣ - أخرجه البخاري في الديات، باب من اطلع في بيت قوم ففقتوا عينه فلا دية له (٦٩٠٢) ٨: ٥٧، ومسلم في الآداب، باب تحريم النظر في بيت غيره (٢١٥٨) ٢: ٢٤٣.

ومن العلماء من قال يسقط القود عنه إذا كان الزاني محصناً، سواء كان القاتل هو زوج المرأة أو غيره، كما يقوله طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد. والقول الأول إنما مأخذه أنه جنى على حرمة فهو كفء عين الناظر، وكالذي انتزع يده من فم العاض حتى سقطت ثناياه، فأهدر النبي ﷺ دمه وقال: «أيدفع يده إليك فتتضمهما كما يقضم الفحل؟»<sup>(١)</sup> وهذا الحديث الأول القول به مذهب الشافعي وأحمد<sup>(٢)</sup> ١. ١. هـ.

ثانياً: إذا دفع القاتل بأن القاتل كان مع امرأته أو أحد محارمه لم يقبل قوله إلا بينة أو مصادقة أولياء الدم في دعواه، وهذا بلا خلاف عند العلماء، جاء في المغني «وإذا قتل رجلاً، وادعى أنه وجده مع امرأة، وأنه قتله دفعاً عن نفسه، أو أنه دخل منزله يكابره على ماله فلم يقدر على دفعه إلا بقتله لم يقبل قوله إلا بينة، ولزم القصاص، وروي نحو ذلك عن - علي رضي الله عنه - وبه قال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر ولا أعلم فيه مخالفاً. . إلى قوله «وإن اعترف الولي بذلك فلا قصاص عليه ولا دية»<sup>(٣)</sup>

ثالثاً: يسقط القود عن القاتل سواء كان القاتل محصناً أم لا، إذا وجده القاتل يزني بامرأته أو أحد محارمه على الصحيح من قولي العلماء، وقلنا

١ - أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الأجير (٢٩٧٣)، الفتح ٤: ٥٥٩، ومسلم في القسامة، باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه (١٣٠١).  
٢ - فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٤: ١٦٨، وما بعدها، نفس المرجع ١٥: ١٢٢، ووافقه على ذلك تلميذه ابن القيم، انظر زاد المعاد ٥: ٣٠٦ وما بعدها.  
٣ - المغني لابن قدامة ١١: ٤١٦، انظر الاستذكار لابن عبد البر ٢٢: ١٥١ مؤسسة الرسالة.

لا فرق بين كون القتل ثيباً أم بكرّاً لعموم الأدلة في ذلك كما في حديث سعد بن عباد، وكذا الآثار المروية عن عمر وعلي - رضي الله عنهما - فقد أهدرا دم كثير ممن وقع في هذه الواقعة ولم يفرّقا بين محصن وغيره إذا ثبت هذا بيينة كما بينا ذلك .

رابعاً: الصحيح من قولي العلماء أنه يكفي في إثبات ذلك شاهدان عدلان كما في الرواية الثانية عند الحنابلة وقد سبق بيان ذلك .

خامساً: إذا عرف القتل بالفساد وكثرة الإجرام، وكانت هناك قرائن قوية يصدق فيها القاتل، كأن يكون المكان مكان ريبة قبل قوله مع يمينه كما بينا ذلك سابقاً.

سادساً: إذا وجد الرجل من يزني بامرأته أو أحد محارمه أو يلوّط بابه فله قتله ابتداءً وليست هذه الحال من دفع الصائل فيتدرج معه بالأسهل؛ لأن هذه عقوبة المؤذين والمفسدين كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - .

سابعاً: لا فرق بين كون القتل وجد في دار القاتل أو في غيرها في هذه الحال كما ذكر ذلك الموفق - رحمه الله تعالى - <sup>(١)</sup>.

ثامناً: إذا عجز القاتل عن البينة وأنكره الولي حلف ورثة القتل على نفي العلم على الصحيح من قولي العلماء .

جاء في روضة الطالبين «فإن لم تكن بيينة، حلف ولي القتل على نفي



العلم بما يقوله وممكن من القصاص»<sup>(١)</sup>.

جاء في المغني «وإن لم تكن بينة فادعى علم الولي بذلك فالقول قول الولي مع يمينه»<sup>(٢)</sup>. ١. هـ.

أما الوجه الثاني من الحال الثالثة :

فهي أن يرى الرجل مع امرأته أو أحد محارمه رجلاً باديّاً في الزنى بهما ولم يولج ففي هذه الحالة وجب عليه منعه والدفاع عن حريمه كما قررنا ذلك سابقاً.

ولكن لا يحل له قتله ابتداء بل يدفعه بأسهل ما يظن اندفاعه به كالصائل على النفس والمال؛ فإن لم يندفع بما دون القتل قتله ودمه هدر؛ ويدخل في هذه الحال كذلك الخلوة بأحد حريمه.

وهذا ما قرره الإمام الماوردي - رحمه الله تعالى - فقد جاء في كتابه الحاوي الكبير ما نصه :

« فإن تقرر ما ذكرنا من وجوب الدفع نظر في حال الرجل الزاني فإن لم يكن قد أولج فعلى الزوج أن يدفعه بما قدر عليه ، ولا يجوز أن ينتهي إلى القتل إلا ألا يقدر على دفعه بغير القتل كما قلنا في دفعه عن طلب النفس والمال ، وينظر فإن لم يمكن قد وقع عليها ففي الدفع أناة»<sup>(٣)</sup>. ١. هـ.

١ - روضة الطالبين للنووي ١٠: ١٩٠، المكتب الإسلامي، واختاره الماوردي في الحاوي الكبير ١٣: ٤٥٩ دار الكتب العلمية.

٢ - المغني لابن قدامة ١٢: ٥٣٦.

٣ - الحاوي الكبير للماوردي ١٣: ٤٥٩ دار الكتب العلمية، المجموع ٢٠: ٤٠٧.

وجاء في فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ما نصه: «وأما إن كان الرَّجُل لم يفعل بعد فاحشة، ولكن وصل لأجل ذلك فيه نزاع، والأحوط لهذا أن يتوب عن القتل من مثل هذه الصورة، وفي وجوب الكفارة عليه نزاع، فإذا كفر فقد فعل الأحوط»<sup>(١)</sup>. هـ.

فتبين من كلام شيخ الإسلام أنه لا يبادره بالقتل بل يدفعه كالصائل.

شبهة والرد عليها:

لو قال قائل: إن هذا حد وهذا خاص بالسلطان دون الرَّجُل؟  
فالجواب عليه من وجهين:

الوجه الأول:

لا نسلم أن هذا حد، إذ لو كان حداً لا اعتبر له شروط إقامة الحد وكيفيته وإنما ذلك عقوبة لمن اعتدى عليه وهتك حريمه.

الوجه الثاني:

لا اختصاصه فيه بحق نفسه في إفساد فراشه عليه في الزنا بالزوجة ولحقوق العار به في بقية محارمه، فاجتمع له حقان حق الله - عز وجل -، وحق نفسه فلا يسوغ له إضاعة هذا الحقوق والله أعلم.<sup>(٢)</sup>

١ - فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٤: ١٦٩.

٢ - انظر الحاوي الكبير للماوردي ١٣: ٤٥٨.

هذا ما تمكنت من جمعه في هذا المبحث فما كان صواباً فمن الله وحده وما كان خطأً فمن نفسي والشيطان ، والله ورسوله بريئان منه ، وأسأل الله - عز وجل - أن يجعل هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يمين علي بالمغفرة فيما أخطأت فيه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين .

